Salwa Akl

بسم اللّه الرحمن الرحيم

مركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات

قسم التوثيق الإلكتروني

Salwa Akl

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم باللّه العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها

علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

Salwa Akl

بعض الوثائق الأصلية تالفة
وبالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

B18452

جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

الأجناس النحوية للفعل في العربية

رسالة مقدمة للحصول على

درجة الماجيستير

إعداد

هيام عبد الفتاح حافظ يوسف

إشراف

أ.د / علي أبو المكارم

الأستاذ بقسم النحو والصرف والعروض

بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين وصفوة الخلق أجمعين ... وبعد ...

فإن مجال التصنيف والتقسيم – أي تحديد الأقسام والخصائص – في الدراسات اللغوية مجال شديد الأهمية والخصوبة ، بدءًا من المصطلحات الواردة فيه وانتهاءً بالخصائص والسمات الموضحة له مرورًا بالمناهج المتبعة في عرض هذا كله وتحليله .

ولعل ذلك يعود في بعض جوانبه إلى تفاوت مقومات التصنيف واختلافها باختلاف العناصر المعتبرة المأخوذ بها عند اللغويين المعاصرين . وهكذا يمكن أن نجد تعبيرات عديدة تدل على ما يوشك أن يكون مدلولاً واحدًا ، كما يمكن أن نجد مصطلحًا واحدًا يدل على مدلولات متعددة ، وحسبي أن أشير في هذا الشأن إلى ألفاظ مثل : الأجناس ، والفصائل ، والأقسام ، والفئات ، والأنماط ، والأنواع .

وهي ألفاظ كثير استعمالها في البحث اللغوي المعاصر ، وقد تلتقي في بعض مقوماتها وقد تتفاوت ولكنها لا تتطابق . ومن ذلك مثلاً ما جاء في كتاب (اللغة) لڤندريس عن الفصائل النحوية[1] ، وما ورد في كتاب (فقه اللغة في الكتب العربية) للدكتور عبده الراجحي عن الأجناس معبرًا عنها بالفصائل[2] ، وفي كتاب (علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي) للدكتور محمود السعران عن الفصائل مشيرًا إليها بالأقسام[3] ، وفي (معجم اللسانيات الحديثة) للدكتور : سامي عياد ، والدكتور : كريم حسام الدين ، والدكتور : نجيب جريس ، معبرين

---

(١) انظر : كتاب (اللغة) لڤندريس ، ترجمة : الدواخلي والقصاص : صـ ١٢٥ .

(٢) انظر : (فقه اللغة في الكتب العربية) د/ عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، طبعة ١٩٨٨ م : صـ ١٥٥ – ١٥٧ .

(٣) انظر : (علم اللغة : مقدمة للقارئ العربي) د/ محمود السعران ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر (بيروت – لبنان) : بدون طبعة أو تاريخ : صـ ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

عن ذلك بالفئات[1] ، وفي (معجم علم اللغة النظري) لمحمد علي الخولي معبرًا عنها بالأنماط[2] .

وهذا التنوع الواضح في الدراسات المعاصرة يشبه جذبًا مما ورد في التراث اللغوي مما يتصل بتصنيف الأقسام من ألفاظ مثل : الأجناس ، والأنواع ، والأقسام ، والأجزاء ، مما يطرد وروده في هذا المجال . وهي ألفاظ قد ترقى في بعض المصادر إلى مرتبة المصطلحات ، بيد أنها بدورها لا تختلف دلالاتها اختلافًا واضحًا وحاسمًا ، حيث يمكن أن نلمس تفاوتًا في استعمالها بين النحاة واللغويين قد يصل أحيانًا إلى درجة التباين في الاستعمال ، مما يؤذن بشيء من الاضطراب ليس بقليل .

والبحث اللغوي المعاصر إذًا في حاجة ماسة إلى إعادة دراسة هذا المجال ، متكئًا على ما ورد في تراثنا العربي باعتبار هذا التراث الإطار الشامل الذي قدم لنا دراسات مفصلة عن كافة المكونات الجوهرية للوحدات الصوتية والبنيوية والتركيبية .

وهذا البحث خطوة ميسرة لهذا الاتجاه ، وهو يتناول موضوعًا محددًا يتمثل في تبيان العناصر الفعلية مفصلة لهذا التركيب ، وتحليل كافة جوانب هذه العناصر ، ولذلك آثرت له عنوان :

"الأجناس النحوية للفعل في العربية"

وتأسيسًا على ذلك قد وقع صلب هذا البحث في أربعة فصول تضافرت فيما بينها على دراسة هذه العناصر وتجليتها وتحديد مكونات كل عنصر منها .

ففي الفصل الأول تم عرض آراء النحاة في تحديد مفهوم الفعل ومقوماته وبيان أنواعه ، ابتداءً من إمام النحاة سيبويه إلى آخر من يعتد بهم من النحاة المتأخرين .

---

(١) انظر : (معجم اللسانيات الحديثة) : انكليزي – عربي ، د / ماهر عبد حنا ، ود / كريم زكي حسام الدين ، ود / نجيب جرجس ، مكتبة لبنان ، بدون طبعة أو تاريخ : صـ٥٦ .

(٢) انظر : (معجم علم اللغة النظري) لمحمد علي الخولي : صـ١١٠ .

ودرس في الفصل الثاني الفعل بحسب اللزوم والتعدي من خلال خمسة مباحث :

المبحث الأول : تقسيم الفعل من حيث التعدي واللزوم .

المبحث الثاني : تعريفات المتعدي واللازم .

المبحث الثالث : العلامات الدالة على نوع الفعل من حيث التعدي واللزوم .

المبحث الرابع : أنواع اللازم والمتعدي .

المبحث الخامس : وسائل تعدية اللازم وقصر المتعدي .

وأما الفصل الثالث ، فيتضمن دراسة الفعل بحسب البناء للفاعل أو للمفعول ، وهذا الفصل يقع في تسعة مباحث :

المبحث الأول : المصطلحات المعبرة عن ظاهرة (بناء الفعل للمجهول) والتطور التاريخي لها .

المبحث الثاني : قدم هذه الظاهرة .

المبحث الثالث : الصيغ التي تلزم حالة البناء لغير الفاعل .

المبحث الرابع : أسباب العدول عن صيغة (الفعل المبني للمعلوم) إلى صيغة (الفعل المبني للمجهول) .

المبحث الخامس : شروط تحويل الفعل من صيغة "المبني للمعلوم" إلى صيغة "المبني للمجهول" .

المبحث السادس : كيفية بناء الفعل للمجهول .

المبحث السابع : العلاقة الدالة بين صيغة "الفعل المبني للمعلوم" وصيغة "الفعل المبني للمجهول" .

المبحث الثامن : ما يقام مقام الفاعل ، سواء أكان الفعل متعديًا إلى مفعول واحد أو متعديًا إلى مفعولين أو ثلاثة أو لازمًا .

المبحث التاسع : الأوائل منها بالإقامة مقام الفاعل إذا اجتمعت .

وأما الفصل الرابع : فيتناول إعراب الفعل ، ولقد تحدثت فيه عن :

١. موقف الفعل من الإعراب ، والبناء بحسب نوعه .

٢. الحالات الإعرابية الثلاثة للفعل المضارع : الرفع ، والنصب ، والجزم . والعلامات الإعرابية لكل حالة من هذه الحالات .

وأما الخاتمة ، فقد رصدت بإيجاز أهم ما ورد في البحث ، بالإضافة إلى بعض الاقتراحات والتوصيات .

والحمد لله . وبعد ،،،

فالحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي لو لا أن هدانا الله .

الفصل الأول

تحديد الفعل

يحدد الفعل وأنماطه بأساليب متعددة أبرزها ثلاثة :

التعريفات ، والعلامات والأقسام .

وسأبدأ أولاً بعرض سريع لما ورد في التراث النحوي من تعريفات للفعل قبل أن أنتقل إلى تحديده بواسطة العلامات ثم الأقسام .

تعريف الفعل :

إن الفعل في اللغة هو : (الحدث) ، بمعنى (المُحْدَث)[1] .

فلقد وضع واضع اللغة كلمة (فِعْل) لما يحدثه المُحْدِث ويوجده ، ومن ثَمّ كانت هذه الكلمة ذات دائرة أوسع ورجا[2] أرحب – كما يقول أحد الباحثين المعاصرين – لأنها تكاد تشمل جميع الأحداث التي تدل عليها كل الكلمات سواء أكانت أفعالاً نحوية أم أسماء أم حروفاً[3] . أما المعنى النحوي له ، فلقد عمل النحاة على تضييق دائرته ، وتخصيص دلالته ؛ إذ يكاد اتفاقهم على تعريفه : بأنه كلمة تدل على معنى في نفسها ، وهي مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة (الماضي ، والحاضر ، والمستقبل)[4] ، وفيما يلي توثيق حديثي هذا بنصوص تعريف الفعل عند أشهر النحاة الذين فقهوا العربية ، ابتداءً بإمامهم سيبويه[5] :

---

(١) انظر : (شرح جمل الزجاجي) لابن خروف ، تحقيق : د/ سلوى محمد عمر عرب ، رسالة دكتوراه ، مطابع جامعة أم القرى ، طبعة ١٤١٩ هـ : ص ٢٥٤ ، و(شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب) لابن هشام ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، دار الفكر ، بدون طبعة أو تاريخ : ص ١٤ .

(٢) الرجا ، مقصور : ناحية البئر وحافتاها . وكل ناحية رجاً . يقال منه : أرْجَيْتُ . والجمع أرجاء ، قال الله تعالى (والملك على أرجائها) ، وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما : (كان الناس يَرِدُونَ منه أرجاء واد رحب) أي نواحيه ، وصفه بسعة العطن والاحتمال والأناة . انظر معجم (الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثالثة (١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م) : جـ٦ صـ ٢٢٥٣ ، و(لسان العرب) لابن منظور ، دار صادر بيروت للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٠ م : جـ ٦ صـ ١١٨ .

(٣) انظر : (أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن) ١ د/ محمد يسري زعير : جـ٣ صـ ٥٨ ، ٥٩ .

(٤) السابق ذكره : جـ٣ صـ ٥٩ ، ٦٠ ، و(البسملة الفعلية) أ د/ علي أبو المكارم : صـ ٤٩ .

(٥) عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيبويه ، ت سنة ١٨٠ هـ . انظر : (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) للسيوطي : جـ ٢ صـ ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، و(مراتب النحويين) لأبي الطيب اللغوي : صـ ١٠٦ ، و(طبقات النحويين واللغويين) الزبيدي : صـ ٦٦ – ٧٢ .

١- تعريف الفعل عند سيبويه ، المتوفى سنة ١٨٠هـ :

يقول سيبويه : (... وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، ولما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحَمِدَ . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرًا : اذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ ، ومخبراً : يَقْتُلُ ويَذْهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت)[١].

ولقد علّق أحد الباحثين المعاصرين على تعريف سيبويه للفعل قائلاً : (إن هذا التعريف يمثل الخطوة الأولى في تحديد الفعل عند النحاة ومن هذه الزاوية يكون تعريفاً قريباً من المعرف ... ولكنه يشوبه شيء يشبه الكلف في الوجه الجميل ، ذلكم الشيء هو قول سيبويه : (فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء) فهذه العبارة تشير إلى مذهب البصريين ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ وأما الكوفيون فيرون أن المصدر مشتق من الفعل وبذلك نجد أنفسنا إزاء مسألة خلافية لا ينبغي الوقوع في غمارها أو السير في ركابها لأن الفعل النحوي ليس ملكاً لمدرسة دون أخرى وإلا لصار عندنا أفعال نحوية متعددة المدارس في مسألة الاشتقاق)[٢].

ومن الملاحظ أن رأيه هذا يؤكده رد (ابن فارس)[٣] لحد سيبويه للفعل ؛ إذ قال ابن فارس : (فيقال لسيبويه : ذكرت هذا في أول كتابك وزعمت بعدُ أن (لَيْسَ) و(عَسَى) و(نِعْمَ) و(بِئْس) أفعال . ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر . فإن قلت : إني حَدَدْتُ أكثر الفعل وتركت أقلّه . قيل لك : إن الحد عند النُّظّار مسا

---

(١) انظر : (الكتاب) لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثالثة (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م) : جـ١ صـ ١٢ .

(٢) انظر : (أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن) أ.د/ محمد يسري زعير : جـ٣ صـ ٧٢ ، ٧٣ .

(٣) أحمد بن فارس بن زكريا ، أبو الحسين القزويني ، ابن فارس ، ت سنة ٣٩٥ هـ . انظر : (معجم مقاييس اللغة) لابن فارس ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م) : جـ١ صـ ١ - ١٠ ، و(بغية الوعاة) : جـ ١ صـ ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، و(سير أعلام النبلاء) : جـ١٧ صـ ١٠٣ - ١٠٦ ، و(الأعلام) : جـ١ صـ ١٩٣ .

لم يزد المحدود ما ليس له ، ولم ينقصه ما هو له)[1] . وبالرغم من ذلك يرى الدكتور شوقي ضيف اشتمال تعريف سيبويه على تلك المسألة شاهداً لدقة سيبويه وبراعته ؛ إذ يقول : (وتضمن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين خالفيه من البصريين وبين الكوفيين ، وهي مسألة أيهما هو الأصل المصدر أو الفعل ؟ أو بعبارة أخرى أيهما اشتُقّ من صاحبه ؟ وواضح من قول سيبويه ... أن المصدر – في رأيه – هو الأصل وأن الفعل مشتق منه)[2] .

٢– تعريف الفعل عند ابن السراج[3] ، المتوفي سنة ٣١٦ هـ :

يقول ابن السراج : (الفعل : ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل . وقلنا : (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط . فالماضي كقولك : (صلى زيد) ، يدل على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان . والحاضر نحو قولك : (يصلي) ، يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر . والمستقبل نحو (سيصلي) ، يدل على الصلاة وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل)[4] . ويعلق محقق (الأصول في النحو) على قول ابن السراج : (وإذا دلت أي – الكلمة – على معنى وزمان محصل فهي فعل؛ وأعني بالمحصل : (الماضي والحاضر والمستقبل)[5] . قائلاً : (وصف –

---

(١) انظر : (الصاحبي) لابن فارس ؛ تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، طبعة ١٩٧٧ م : صـ٩٣ . ولقد أجاب (عبد الله بن السيد البطليوسي) على ذلك بأن سيبويه إنما بني تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه النظر . لأن الخطأ لا يلتفت إليه ، وهذه الأفعال وإن لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية ، فكأنه قد قال : أخذت من لفظ أحداث الأسماء لفظاً ، أو تقديراً ، وإن كان لم يصرح بذلك .

انظر : (إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي) ، للبطليوسي ، تحقيق : د / حمزة عبد الله النشرتي ، الناشر : دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى(١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م) : صـ ٢٣ .

(٢) انظر : (المدارس النحوية) د/ شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثامنة : صـ ٦٤ .

(٣) محمد بن السري ، أبو بكر ، ابن السراج ، ت سنة ٣١٦ هـ . انظر (بغية الوعاة) : جـ١ صـ١٠٩ ، ١١٠ ، و(مراتب النحويين) : صـ ١٣٥ ، و(طبقات النحويين واللغويين) : صـ١١٢، ١١٤ ، و(سير أعلام النبلاء) : جـ١٤ صـ ٤٨٣ ، ٤٨٤ .

(٤) انظر : (الأصول في النحو) لابن السراج ، تحقيق : د/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى(١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م) : جـ١ صـ٣٨ ، ٣٩ .

(٥) السابق ذكره : جـ١ صـ ٣٧ .

أي ابن السراج – الزمان بـ(محصل) لتدخل في الحد : أسماء الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دالة على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل، وهو : اسم الفاعل واسم المفعول ، واشتقاق الفعل من بعضها وهو : المصدر)[1] .

ولقد اعترض أحد الباحثين المحدثين على هذا التعليق ؛ إذ يرى أن هذا التعليق نال من تعريف ابن السراج للفعل ونقص من قدره ، فحشر ابن السراج في أضيق الحدود وأوقعه بظنه وإيهامه في دائرة المستحيل لأنه قد جعل الفعل مشتقًا من المصدر ثم جعل اسم الفاعل واسم المفعول مشتقين من الفعل . وعليه يكون الفعل جامداً مشتقًا في آن واحد ؛ وهذا محال [2] .

٣- تعريف الفعل عند أبي القاسم الزجاجي[3] ، المتوفي سنة ٣٣٧ هـ :

يقول الزجاجي : (الفعل على أوضاع النحويين ، ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو : قام يقوم ، وقعد يقعد ، وما أشبه ذلك . والحدث المصدر . فكل شيء دل على ما ذكرناه معاً فهو فعل ... وحدّ بعض النحويين الفعل بأن قال : هو ما كان صفة غير موصوف ، نحو قولك : هذا رجل يقوم : فيقوم صفة لرجل ؛ ولا يجوز أن تصف يقوم بشيء . قيل له فإن الظروف قد تكون صفات للأسماء ، ولا توصف هي . فقال : الظروف واقعة مواقع الأفعال ، فالأفعال على الحقيقة هي التي يوصف بها . وليس ما قاله بشيء ، لأنا قد نرى الظروف توصف في قولنا : مكانًا طيبًا ، ومكانًا حسنًا ، وجلسنا مجلسًا واسعًا ، وما أشبه ذلك)[4] .

---

(١) انظر : هامش (الأصول في النحو) : جـ١ صـ ٣٧ .

(٢) انظر : (أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن) : جـ٣ صـ٧٤ ، ٧٥ .

(٣) عبد الرحمن بن إسحاق ، أبو القاسم ، الزجاجي ، ت سنة ٣٣٧ هـ . انظر : (بغية الوعاة) : جـ ٢ صـ ٧٧ ، و(إنباه الرواة على أنباه النحاة) للقفطي : جـ٢ صـ ١٦٠ ، ١٦١ ، و(طبقات النحويين واللغويين) للزبيدي : صـ ١١٩ ، و(سير أعلام النبلاء) : جـ ١٥ صـ ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

(٤) انظر : (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، دار النفائس ، الطبعة الثالثة(١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م) : صـ ٤٢ .

ويعلق ابن عصفور[1] على تعريف الزجاجي للفعل فيقول : (وهذا الحد فاسد من وجهين : أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ (ما) و (أو) وهما من الألفاظ التي لا تورد في الحدود . والآخر : إنه ليس بجامع من وجهين : من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال ، بل كان الظاهر من هذا الموضع أنه من الفئة المذكرة أفعل الحال لولا نصه على إثباته في باب الأفعال[2] .

ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال مالا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها ونعم وبئس وحبذا وعسى وفعل التعجب)[3] .

٤- تعريف الفعل عند الرماني[4] ، المتوفي سنة ٣٨٤ هـ :

يقول الرمّاني : (الفعل : كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة) [5] .

٥- تعريف الفعل عند الخطيب التبريزي[6] ، المتوفي سنة ٥٠٢ هـ :

يقول الخطيب التبريزي : (... وأما الفعل : فحده : ما أخذ من مصدر ودل على زمان ، ومن علاماته : حسن دخول قد والسين وسوف عليه)[7] .

---

(١) علي بن مؤمن بن علي ، أبو الحسن ، ابن عصفور ، ت سنة ٦٦٣هـ . انظر : (بغية الوعاة) للسيوطي : جـ٢ صـ ٢١٠ ، و(شذرات الذهب) لابن العماد : جـ٥ صـ ٣٣٠ .

(٢) انظر : (الإيضاح في علل النحو) للزجاجي : صـ٨٥ . وانظر جواب (ابن أبي الربيع) على ذلك في (البسيط في شرح جمل الزجاجي) : جـ١ صـ ١٦٧ .

(٣) انظر : (شرح جمل الزجاجي)لابن عصفور ، تحقيق : د/ صاحب أبو جناح : جـ١ صـ ٩٥ ، ٩٦ .

(٤) علي بن عيسى ، أبو الحسن ، الرماني ، ت سنة ٣٨٤ هـ . انظر : (بغية الوعاة) : جـ٢ صـ ١٨٠ ، ١٨١ ، و(طبقات النحويين واللغويين) : صـ ١٢٠ ، و(سير أعلام النبلاء) : جـ١٦ صـ ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، و(الأعلام) : جـ٤ صـ ٣١٧ .

(٥) انظر : (رسالتان في اللغة) للرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي : الناشر : دار الفكر للنشر والتوزيع عمان ، طبعة ١٩٨٤م : صـ ٦٧ .

(٦) يحيى بن علي بن بسطام الشيباني ، أبو زكريا ، الخطيب التبريزي ، ت سنة ٥٠٢ هـ . انظر (بغية الوعاة) : جـ٢ صـ ٣٢٨ ، و(إنباه الرواة) : جـ٤ صـ ٢٨ - ٣٠ ، و(سير أعلام النبلاء) : جـ١٩ صـ ٢٦٩ - ٢٧١ .

(٧) انظر : (شرح اللمع في النحو) للخطيب التبريزي ، تحقيق : د/ السيد تقي عبد السيد ، الطبعة الأولى (١٤١١ هـ - ١٩٩١ م) : صـ ٥١ .